

إدانة لمقتل الإعلامي أنس خربوطلي أثناء أداء عمله في محافظة حماة على يد قوات النظام السوري في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024

05-12-2024



لاهاي - الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

قُتل الناشط الإعلامي أنس خربوطلي، مراسل وكالة الأنباء الألمانية، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، إثر قصف جوي نفذته طائرة ثابتة الجناح تابعة لقوات النظام السوري، استهدفت تجمعاً ضمَّ عدداً من النشطاء الإعلاميين في مدينة مورك في ريف حماة الشمالي. جاء ذلك أثناء تغطيتهم للهجمات الجوية والبرية التي تتعرض لها بلدات ريف حماة الشمالي، بالتزامن مع اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والفصائل المشاركة في عملية "ردع العدوان" شمال مدينة حماة. الجدير بالذكر أنَّ المنطقة التي شهدت الاستهداف تخضع لسيطرة فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام.

أنس خربوطلي، الذي ينحدر من بلدة كفربطنا في ريف دمشق، تميز بتغطيته الصحفية الميدانية في سوريا، وحاز على جائزة "المراسل الشاب لعام 2020" المخصصة لمراسلي الحروب، ضمن فعاليات مهرجان **Bayeux Calvados-Normandy** في فرنسا. نال هذه الجائزة تقديراً لعمله في توثيق الهجمات العسكرية التي شهدتها محافظة إدلب، بما في ذلك استهداف النظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين للمشافي والأحياء السكنية والأسواق. كما ركز في تغطيته على معاناة المدنيين خلال موجات النزوح من منازلهم إلى المزارع والمخيمات.

عمل خربوطلي مصوراً لوكالة الأنباء الألمانية منذ تهجيره القسري من الغوطة الشرقية في آذار/مارس 2018. كان قد التحق سابقاً بكلية هندسة الطاقة في جامعة دمشق، لكنه اضطر إلى ترك دراسته عام 2011 للانخراط في العمل الإعلامي مع انطلاق الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية.

استهداف ممنهج للإعلاميين:

تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ النظام السوري يواصل استهداف الإعلاميين في إطار حملاته العسكرية، حيث وثقت، منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مقتل خمسة إعلاميين في مدينة حلب وحدها، ثلاثة منهم قضاوا في مجزرة نفذتها قوات النظام، بينما قتل أحدهم برصاص مباشر من عناصرها.

إنّ استهداف الإعلاميين المستمر من قبل النظام السوري يمثل تهديداً صارخاً لحرية الصحافة، ويُفاقم معاناة الشعب السوري عبر محاولات ممنهجة لإسكات أصوات الحقيقة.

تُعرب الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن إدانتها القاطعة لعمليات القتل والاعتداء الممنهجة التي يرتكبها النظام السوري ضد الإعلاميين، والتي تُعد انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. إذ ينص هذا القانون بشكل واضح على ضرورة توفير الحماية للصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي في مناطق النزاع. وتدعو الشبكة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وشفاف في جميع حوادث استهداف الإعلاميين، مع ضمان محاسبة كافة المسؤولين عنها، بدءاً من صناع القرار إلى المنفذين المباشرين، وإطلاع الشعب السوري والمجتمع الدولي على نتائج تلك التحقيقات بشفافية.

وتُحذر الشبكة من أنّ استمرار النظام السوري في إنكار هذه الجرائم يكرس سياسة الإفلات من العقاب، ويُشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة. كما تؤكد الشبكة على

ضرورة تقديم التعويض العادل لأسر الإعلاميين الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم، إضافة إلى تهيئة بيئة آمنة للعمل الإعلامي تضمن احترام حرية التعبير وتُعزز دور الصحافة في كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات الإنسانية.